



وفد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يزور الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

كتب/ عبد الرحمن الشميري

أكد الأخ الدكتور/ أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان - على أهمية تفعيل الشراكة مع المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الإيدز للتصدي لهذه المشكلة التي تؤرق المجتمعات لا سيما النامية ومنها بلادنا.. وأضاف بورجي خلال استقباله بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان لوفد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أن اليمن تعاني كثيراً من مرض نقص المناعة الذي يعد من أكبر المشكلات التي تواجه القطاع الصحي في بلادنا، حيث أصبح خطراً يهدد التنمية بمختلف مجالاتها وينبغي علينا مكافحته بشتى الوسائل.

وأشار الدكتور/ أحمد بورجي إلى أهمية تكاتف الجهود المحلية والمنظمات الدولية ذات العلاقة بمكافحة المرض الأخذ في الانتشار على الصعيد العالمي مثمناً في ختام كلمته بالدعم المقدم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

من جانبه أشاد البروفيسور ميشيل كازارشكين - المدير التنفيذي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا - بالبرامج التوعوية التي نفذها مشروع وحدة الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، مشيداً بالخطوات التي حققها علماء الدين في مجال التوعية والتي تشكل رافداً قوياً في مكافحة الإيدز، مؤكداً على أهمية تقديم المعلومات الصحيحة حول المرض وتحديث الإستراتيجيات لمواجهة هذا الوباء مع توفير العلاج للمرض.

× الدكتور/ عبد الله العرشي - المدير التنفيذي لوحدة مشروع الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، من



المصابين باعتبارهم بشراً مثلنا ولهم حقوق وواجبات كفلها الدين وينبغي احترامها، مستعرضاً دور الخطاب الإرشادي الديني خلال المرحلة السابقة والذي كان له الأثر البالغ لدى المجتمع. هذا وقد استعرضت بعض الجهات المعنية بمكافحة الإيدز والأنشطة والفعاليات التي قامت بتنفيذها خلال المرحلة السابقة بالتعاون مع وحدة مشروع الإيدز.

وفي نهاية الاجتماع قدم الدكتور/ أحمد بورجي هديتين تذكاريتين للبروفيسور ميشيل كازارشكين رئيس الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والسيدة هند الخطيب مديرة إقليم شرق المتوسط والعالم العربي بالصندوق.

وتقدير لدى الناس فلهم بصمات واضحة منذ بداية عمل المشروع في النصف الثاني من العام ٢٠٠٥م. وفي هذا الاتجاه أشارت الدكتورة هند الخطيب - مديرة إقليم شرق المتوسط والعالم العربي بالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا - إلى أهمية تفعيل دور العلماء في هذه القضية وإشراكهم في عملية التوعية من أجل تغيير النظرة السلبية لدى المجتمع تجاه المريض، داعية إلى توسيع أنشطة وحدة المشروع خلال الفترة القادمة بحيث تشمل جميع المحافظات. وحول هذا الموضوع علق الشيخ يحيى النجار بأن الخطباء والمرشدين أصبحوا شركاء أساسيين في عملية التوعية بمرض الإيدز وبأنهم قد خلقوا بعض القنوات لدى المجتمع في ما يخص التعامل مع

جانبه استعرض الإنجازات التي حققتها وحدة المشروع في مجال التوعية الإعلامية خلال المرحلة السابقة بالتعاون مع بعض القطاعات الحكومية والمنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني، مشدداً على أهمية تكاتف الجهود من أجل محاصرة هذا الوباء الذي أصبح يهدد البشرية جمعاء. وقال الدكتور/ العرشي: إن الدعم المقدم من الصندوق العالمي سيرتقي بالعمل الهادف إلى مواجهة المرض والحيلولة دون انتشاره، وأشاد العرشي بدور الجهات العاملة في مجال الإيدز وكذا بالدور الفعال الذي قام به علماء الدين في التوعية بخطورة المرض من خلال المحاضرات والندوات وخطبتي الجمع، وذلك لما يحظون به من احترام

في لقاء الأمين العام للمجلس بوكيل وزارة الصحة: مناقشة توصيات مجلس الشورى بشأن السياسة السكانية

كتب/ شوقي العباسي

■ بحث الدكتور/ أحمد علي بورجي - الأمين العام للمجلس الوطني للسكان أمس الأول بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان خلال لقائه الدكتورة جميلة الراعي - وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع السكان، العديد من القضايا السكانية وتوصيات مجلس الشورى الحالية من رئيس الجمهورية حول موضوع السياسة السكانية والصحة الإنجابية والذي أكد عليه البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس والذي تضمن ضرورة الاهتمام ببرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتفعيل التوعية الدينية والصحية حول تنظيم الأسرة وبما يحقق التوازن الملائم بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية كون النمو السكاني المستمر يتهتم كل الموارد الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة الفقر الأمر الذي يؤدي إلى تدني الخدمات الصحية والتعليمية.

وجرى خلال اللقاء مناقشة المقترح المقدم من الجهاز المركزي للإحصاء بشأن إصدار دليل المؤشرات الصحية بالاشتراك مع وزارة الصحة العامة والسكان والأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وكذا مقترح إدارة التنسيق والمتابعة بشأن الصحة الإنجابية وصحة المرأة والطفل المطلوب تمويله من قطاع السكان، بالإضافة إلى مناقشة الأوضاع والتحديات السكانية التي تواجهها بلادنا في ظل النمو السكاني المتسارع ومجالات التعاون بين الوزارة والمجلس بشأن العمل السكاني والتوعوية السكانية والصحية وبالذات في أوساط الشباب والمرأة الريفية والمناطق المحرومة، بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة والتوجهات المستقبلية للعمل السكاني والتوعوي في ظل التعاون المشترك بين الجهتين.

حضر الاجتماع الأخ/ مجاهد الشعب - مدير عام الإعلام والتوعية السكانية وحسين أبو طالب - مدير عام مكتب الأمين العام للمجلس الوطني للسكان والأخت/ نجلاء النعمي - مدير عام التنسيق والمتابعة.

الأحزاب السياسية والقضية السكانية

والهبات ودعم الدولة، ومثل هؤلاء الناس خلدوا لأنفسهم ذكرى عطرة عند أبناء مجتمعهم وحسنات عند ربهم، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر أحد أعضاء مجلس النواب دون ذكر اسمه والذي كان له دور كبير في إيجاد مشروع مجاري في منطقته بالسعي الحثيث وجمع المساهمات والتبرعات ودعم الدولة حتى أصبح المشروع قيد التنفيذ، فلوطنية هؤلاء الأشخاص دور كبير في حل مشاكل أبناء مناطقهم ويعتبروا ممن أدوا الأمانة على أصولها، فالواجب أن يحتذى الكثير من وجهاء المجتمع ومن القطاع الخاص القادر وكذا الأفراد بمثل ما قام به هؤلاء النخبة من أبناء مجتمعنا.

كما لوحظ مؤخراً أن دور كثير من المنظمات والجمعيات بأنواعها في مجال العمل التنموي غير فاعل أو غير واضح وغير كاف حتى الآن رغم مرور اليمن بتجربة رائدة في فترة ماضية من خلال دور الجمعيات التعاونية الأهلية للتطوير والتي كان لها الأثر الكبير في شق آلاف الكيلومترات من الطرق في أصعب الأماكن وجهود أبناء المناطق ومساهمة الدولة وبإشراف المخلصين من أبناء هذه المناطق الشرفاء وكان لها شرف بناء العديد من المدارس ودعمها ودعم مدرسيها من خلال توفير السكن أو توفير أرضية المدرسة وحل كل الإشكالات المرتبطة بالتعليم وأثر ذلك واضحاً حتى اليوم، وفي المجال الصحي كان لها دور كبير في بناء العديد من المراكز والوحدات الصحية والمستشفيات والإشراف عليها واستمرارها بالإضافة إلى مشاريع المياه والكهرباء، وتشجيع الزراعة والحرف اليدوية وفي مجال التسويق وغيرها من المجالات التي تخدم المجتمع بصورة مباشرة وخاصة في الريف الذي يعتبر أحوج ما يكون لهذه الخدمات وما أكثر احتياجاتنا لتنشيط دور مثل هذه الجمعيات بعد تقييم دورها في الفترة السابقة ومحاسبة المقصرين ودعم الخيرين وإعادة الحياة إليها من خلال إيجاد أنظمة تسيير ورقابة جيدة ودعم ومشاركة أبناء المجتمع المحلي المستفيدين من التخطيط والمساهمة والرقابة والحاسبية ولاشك أنه سيكون لها دور إيجابي وفعال وسيخفف حدة كثير من الإشكالات وخاصة في مجال التعليم وبالأخص في الريف وكذا في مجال الصحة والطرق ومشاريع المياه والكهرباء، والتسويق ونشر الوعي في أوساط السكان حول قضايا المجتمع الأساسية وسيحقق العدل في توزيع المشاريع على أبناء المجتمع وتطويره.

* مستشار الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان



أن تساهم مساهمة فاعلة في حل كثير من المشاكل السكانية من خلال التعاون وتضاضر جميع الجهود.

وما يثير اهتمامي أنني لم أجد حزباً سياسياً معارضاً حاول أن يتفهم قضايا السكان ومشاكلهم ويناقش في وضع الحلول وتبنيها والمنافسة من خلالها ويقدم للمجتمع الخير حسب قدراته وإمكاناته سواء بتقديم خدمة مباشرة في السعي لحل مشاكل المياه وبناء مدارس ومستشفيات وشق طرق أو من خلال الصحف بنشر الوعي في أوساط المجتمع عن قضاياها والتفكير في الحلول الناجحة بدلاً من المناقشة فقط في الجانب السياسي وصيد الأخطاء والبحث عن المشاكل وإثارة النزعات وغيرها مما يجعل المجتمع ينفر من دور الأحزاب وسلبياتها في عدم مشاركته في المشاكل اليومية الحالية والمستقبلية.

الجدير ذكره أن من القطع الخاص المقتردر على مستوى الكيانات الجماعية أو على المستوى الفردي من لهم إسهامات خيرة في خدمة أبناء مجتمعهم من يساهمون بسخاء في بناء المدارس والمستشفيات وتقديم العون المادي والمساهمة في الدولة في حل كثير من القضايا، كما أن كثيراً من وجهاء المجتمع ومن أعضاء مجلس النواب من لهم دور واضح وبارز وخير في تقديم خدمات جليلة لأبناء مجتمعهم أو أبناء منطقتهم سواء في التقديم المباشر أم في السعي والمتابعة لإيجاد مشروع ما كبناء مدرسة أو مستشفى من خلال المساهمات والتبرعات

مواطن، ولكن مهتما كانت قدرة الدولة وإمكاناتها فلن تستطيع تلبية كل احتياجات السكان المتنامية والمتشعبة دون مشاركة المجتمع المحلي والمنظمات والجمعيات والأفراد.

ولا قصد بهذا الكلام الدولة في اليمن بل في أي دولة كانت وفي أي مجتمع كان، فالقطاع الخاص والأحزاب والمنظمات والجمعيات الأهلية والطوعية والخيرية والنسوية والأفراد لابد أن يساهموا في حل كل الإشكالات، فهم المستخدمون أولاً وأخيراً من كل عمل تنموي خير، وهم المتضررون من عدم وجود حاجياتهم الأساسية غير اللبابة أو من تربيدها أو من زيادة الضغط عليها سواء في جانب الغذاء، أم التعليم، أم الماء، أم السكن، أم الملابس، أم الخدمات الأساسية من كهرباء ونظافة وصراف صحي وبيئة وطرق وغيرها من ضرورات استمرار الحياة واستقرارها وازدهارها.

فمن الجهل بل ومن العيب الكبير أن نغض أعيننا ونرمي بالثقل كله على الدولة التي أصبحت غير قادرة على تلبية كل متطلبات المجتمع المتزايدة، والعمل على تحسينها وازدهارها والغريب إننا نلاحظ أن كثيراً من المنظمات المحلية والأحزاب والجمعيات بأنواعها لا تعير هذه القضية أي اهتمام، مع أننا جميعاً على سبيل واحدة إن حافظنا عليها استمرت في المسير وأوصلتنا إلى بر الأمان وإن أهملناها غرقنا جميعاً ولن يسلم أحد وخاصة أننا في عصر العولمة التي يضيق فيها كل ضعيف ويمكنا القول إن كل فرد وكل فئة يمكن

عبد الملك عبد الرحمن التهامي *

المعروف أن المشكلة السكانية تتزايد حداثتها يوماً بعد يوم ليس على مستوى بلد بحد ذاته بل على مستوى كثير من بلدان العالم وبالأخص بلدان العالم الثالث، ومنها بلادنا التي تتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع ووفيات مرتفعة خاصة في أوساط الأطفال الرضع والأمهات، ويظهر ذلك بصورة أكثر خطورة في المناطق الريفية التي تقل فيها الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها والتي قد تكون معدومة في كثير من المناطق.

والمشكلة السكانية لا تتحمل في التزايد السكاني المطرد فقط بل تكمن أساساً في انعدام التوازن بين حجم السكان وتزايدهم وبين النمو الاقتصادي الذي يلبي احتياجات السكان من غذاء وملبس ومسكن وصحة وتعليم وأمن واحتياجات ضرورية وترفيهية أخرى.

فعدم كفاية الإنتاج يعتبر مشكلة سكانية، وعدم قدرة القطاع التعليمي القيام بدوره وتوفير فرص التعليم لكل من هم في سن التعليم تعتبر مشكلة سكانية أخرى وعدم وجود المستشفيات والأطباء، والعلاج والخدمات الصحية الأخرى لكل أبناء المجتمع يعتبر مشكلة سكانية أيضاً وكذا عدم كفاية المياه والاستنزاف الجائر لهذا المصدر الحيوي الهام قد يؤدي إلى كارثة ما لم توضع الحلول المناسبة لها.

كما أن عدم كفاية أو وجود الصرف الصحي وخدمات الكهرباء والطرق وفرص العمل وغير ذلك من متطلبات استقرار معيشة السكان كل منها يمثل مشكلة سكانية، ومن هنا يتضح أن تزايد حجم السكان أصبح يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد والخدمات المحدودة خاصة في البلدان النامية مما يجعل المشاكل السكانية في تزايد وتفاقم مستمر يوماً بعد يوم ما لم توضع الحلول الحاسمة للمشاكل الحالية مع وضع تصور واضح لكل الإشكالات المتوقعة للعمل على تفاديها أو التخفيف من حدتها، والسؤال الهام الذي يمكن طرحه في هذا المجال هو: يا ترى على من تقع مسئولية حل كل هذه الإشكالات؟ هل على الدولة؟ أم على المجتمع؟ أم على المنظمات والأحزاب والجمعيات الخيرية والطوعية؟ أم على الجميع تفهم المشكلة والعمل على حلها دون إبطاء أو تردد أو أنانية.

فالدولة يقع عليها العبء الأكبر في حل كثير من الإشكالات وفي توفير الكثير من الخدمات الأساسية والأمنية وتوفير الاستقرار لكل

التوعية السكانية في المدارس

حسن العزي

كشفت دراسة ميدانية أجريت في عشر محافظات من محافظات الجمهورية عن أن ٣٩٪ من الباحثين يفضلون التوعية السكانية المباشرة للشباب عبر المدارس.. يبدو هذا المؤشر مشجعاً لذوي الاختصاص من المخططين ووضع السياسة الهامة للتعليم في مختلف المراحل لتوسيع دائرة الاهتمام بوضع البرامج التنفيذية المتصلة برفع درجة التوعية السكانية بين الشباب. حيث أن من الأهداف والأجراءات التي تتضمنها تلك البرامج الإسراع والبدء في تدريب المدرسين والمدرسات على طرق وأساليب وأشكال التواصل المباشر بالشباب ونقل المعارف المتصلة بمزايا الاتجاه من قبل الشباب نحو وسائل تنظيم الأسرة لتفادي إشكالات وأخطار تعاقب الولادات على الأم والطفل.. ووصول أي رسالة من هذا النوع تتطلب من المدرس أسلوباً متميزاً يجعله قدوة مؤثرة في أوساط الشباب في المدارس ويجب اكسابه مهارات وخبرات تمكنه من تنفيذ الرسالة الاتصالية بين الطلاب والشباب وقادراً على إيجاد قنوات بينهم.. كما يتطلب من المرسل للرسالة السكانية أن يكون على قدر كبير من المعرفة بقضايا السكان وأن تتوفر له كل المستجدات المتصلة بالسكان حتى يتمكن من تغيير اتجاهات ومواقف الشباب في ما يخص الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.. ذلك لأن الوصول إلى هذا الهدف أمر في غاية الأهمية حيث من المحتمل أن الرسالة الاتصالية التي تستهدف تغيير الاتجاه والمواقف سوف تؤدي إلى تخفيض وتعديل رقم النمو السكاني والخصوبة المرتفعة وهذا بدوره سوف يقلل إلى حد كبير من الهموم التي تحملها من زيادة النمو السكاني والخصوبة العالية المؤثرة على جودة التعليم للطلاب والطالبات والمؤثرة على أداء الخدمات الاجتماعية والصحية فمتى تم تغيير الاتجاه والمواقف في ما يخص الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة فإن من المرجح الوصول في التخطيط وتنفيذ البرامج إلى تحسين مستوى نوعية حياة الفرد اجتماعياً وصحياً وثقافياً ومعيشياً..